

من الوزير الأول إلى السادة الوزراء وكتاب الدولة

الموضوع : إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2001.

يكتسي إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2001 أهمية خاصة باعتبار المساهمة الفعالة لهذا المشروع في مواصلة تجسيم الإختيارات والقرارات التي تضمنها البرنامج المستقبلي الرئاسي وفي تحقيق الأهداف الكمية المرسومة لتدعيم نسق تطور بعض القطاعات مثل البحث العلمي والتكنولوجيا والثقافة. كما يتعين من خلال المشروع تعزيز الجانب النوعي لاختلاف تدخلات الدولة بهدف مزيد دعم التنمية البشرية التي تعتبر من الركائز الأساسية للعمل التنموي في البلاد ومزيد النهوض بالقدرة التنافسية الشاملة.

وتمثل سنة 2001 سنة محورية تمكّن في نفس الوقت من مواصلة إنجاز تقديرات المخطط التاسع ومن الإستعداد لإنطلاق المخطط العاشر الذي يمثل مرحلة جديدة حاسمة نرمي من خلالها إلى بلوغ مستوى أعلى من النمو الإقتصادي والتنمية البشرية.

واعتبارا للتحديات والرّهانات الكبرى في مختلف مجالات الإنفاق من ناحية أعلى مستوى الموارد من ناحية أخرى فإن إعداد تقديرات نفقات الدولة للسنة المقبلة يجب أن يتم على أساس التوجّهات التالية :

- ضبط الأهداف الكمية والنوعية بكل دقة.

- اختيار الوسائل الأقلّ كلفة والأكثر نجاعة والتي تمكّن من تحقيق هذه

الأهداف.

- الإستغلال الأمثل للإمكانات البشرية والمادية المتوفرة.
- حصر حجم المشاريع والبرامج الجديدة في الحدود الضرورية التي تمكن من تغطية الحاجيات والسهر على إعتقاد أقساط وظيفية يمكن استغلالها في أقرب الآجال بصفة مستقلة ومتكاملة.

وفي هذا الإطار ولمزيد إحكام ضبط تقديرات سنة 2001 يتعين تقييم الإنجازات النوعية والكمية لسنة 1999 والنتائج المنتظرة لسنة 2000 وذلك على ضوء التدابير التي تم اتخاذها بخصوص تصفية المتخلّلات وتعديل مستوى الإعتمادات بالنسبة إلى نفقات التصرف وباعتبار الإستنتاجات التي تم إبرازها من خلال متابعة تنفيذ المخطط التاسع بالنسبة إلى نفقات التنمية.

وعلى هذا الأساس يتعين :

1 - بالنسبة إلى تقديرات نفقات التصرف :

- ضبط تقديرات نفقات الأجور على أساس مرتبات شهر مارس 2000 والأخذ بعين الإعتبار الإنعكاس المالي لتطور عدد الأعوان (إنتدابات ، إحالات على التقاعد...) من ناحية والقسط الثالث من برنامج الزيادة في الأجور من ناحية ثانية.

- بالنسبة إلى أعوان المؤسسات العمومية غير الإدارية يؤخذ بعين الإعتبار انعكاس الزيادات في الأجور على أساس البرنامج الخاص بكل مؤسسة.

- إدراج إنتدابات سنة 2001 في إطار برنامج متوسط المدى لحاجيات الوزارة من الأعوان على أساس تطور مؤشرات القطاع الذي تنشط فيه وكذلك مشاريع الوزارة وبرامج استثمارها.

- إيلاء العناية اللازمة لمزيد تحسين التّأطير بالإدارة وذلك بإعطاء الأولوية لانتداب الإطارات من ناحية ومزيد اللّجوء إلى المناولة من ناحية ثانية وذلك طبقا للمنشورين عدد 8 بتاريخ 9 فيفري 1996 وعدد 35 بتاريخ 30 جويلية 1999 المتعلقين بهذا النوع من الخدمات.

- اللجوء إلى إعادة توظيف الأعوان المباشرين بمختلف هياكل الوزارة كلما أمكن ذلك.

- الحرص على صيانة الممتلكات والتجهيزات العمومية بصفة مستمرة مما يمكن من التمديد في مدة استعمالها في ظروف طيبة.

- التحكم في نفقات استهلاك بعض المواد كالماء والكهرباء والغاز والوقود والهاتف.

ويتعين في هذا الصدد إعداد برامج لصيانة كل نوع من التجهيزات ومتابعة إنجاز هذه البرامج ووضع إطار عملي لمتابعة مختلف الإستهلاكات قصد ترشيدها وفقا لما ورد بمنشوري عدد 52 بتاريخ 16 ديسمبر 1999.

2 - بالنسبة إلى تقديرات نفقات التنمية

- إعطاء الأولوية المطلقة للمشاريع والبرامج التي هي بصدد الإنجاز. ويتعين في هذا النطاق ضبط الحاجيات من الإعتمادات بكل دقة على أساس ما تم إنجازه في مستوى المشاريع والبرامج إلى غاية سنة 1999 والتقديرات المحينة بالنسبة إلى سنة 2000 ونسق الإنجاز المنتظر خلال العام القادم مع تفادي كل تأخير من شأنه أن يترتب عنه عدم استعمال قروض خارجية في الآجال و تحمل الموارد العامة للميزانية عبء استكمال المشاريع والبرامج.

- إقتراح ترسيم المشاريع والبرامج الجديدة لسنة 2001 على أساس الإنطلاق الفعلي في الإنجاز خلال العام القادم وذلك بالإعتماد على مستوى تقدم الدراسات وضبط هيكل التمويل وتوفير الأراضي مع الحرص على ضبط الحاجيات من اعتمادات التعاقد والدفع بالنسبة إلى كل مشروع وبرنامج لتفادي إعادة ترسيمها من جديد في الميزانيات اللاحقة.

- الأخذ بعين الاعتبار مقترحات الجهات وفقا لما تضمنه المنشور عدد 98 بتاريخ 29 ديسمبر 1993.

- مواصلة القيام بالدراسات الخاصة بمشاريع المخطط العاشر وبرامجه والتي يتعين أن تكون شاملة حيث تتضمن بالإضافة إلى الجوانب الفنية والمالية عناصر ضرورية لإنجازها واستغلالها في أحسن الظروف، وتخص هذه العناصر بالأساس الجوانب الميسانية والمسائل العقارية وتشريك المنتفعين والتأثيرات على المحيط.

- مواصلة تركيز لجان المتابعة ووحدات التصرف في المشاريع والبرامج مع الحرص على إنجاز التقييم النصف مرحلي والتقييم النهائي لهذه المشاريع والبرامج مع إعتداد ما يفرزه هذا التقييم من استنتاجات.

- تشخيص المشاريع والبرامج الخاصة بالمؤسسات العمومية التي لها قدرة على الإنجاز بصفة مباشرة بهدف تدعيم اللامحورية وإعطاء هذه المؤسسات أكثر مسؤولية كما هو الشأن بالنسبة إلى المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية. ويمكن في هذا الصدد إحداث جزء ثان بميزانية الوزارات المعنية (الثقافة والصحة العمومية والتعليم العالي...) يخصص لنفقات التنمية للمؤسسات العمومية.

- الحرص على تقديم المقترحات الخاصة بمشاريع التمويل العمومي وبرامجه على غرار ما هو معمول به بالنسبة إلى الإستثمارات المباشرة بالإعتداد على التوزيع الوارد بالتبويب الجديد.

وفي هذا الإطار يتعين إبراز تكلفة التمويل وهيكلته بالنسبة إلى كل مشروع أو برنامج على حدة وكذلك الحاجيات من إعتمادات التعهد التي يمكن أن تفوق حجم إعتمادات الدفع بالنسبة إلى مشاريع الإستثمار وبرامجه التي تتجاوز مدة إنجازها السنة.

- توزيع الإعتمادات المقترحة بعنوان الإستثمارات على الولايات بقطع النظر عن صيغتها الجهوية أو القومية وذلك بالنسبة إلى مشاريع الإستثمارات المباشرة وبرامجها والتمويل العمومي على حد سواء قصد إبراز مجهود الدولة في دفع التنمية بالنسبة إلى كل ولاية.

هذا ويتم تقديم المقترحات بالإعتماد على الوثائق التي تم إعدادها للغرض في نطاق إعداد نفقات الدولة بداية من سنة 1998 مع أخذ التبويب الجديد بعين الاعتبار.

كما أن السادة الوزراء وكتاب الدولة مدعوون إلى إحترام الرزنامة التالية :

- مارس - أفريل 2000 : - تنظيم جلسات عمل أولية على مستوى وزارة المالية تخصص لتقييم نتائج إنجاز ميزانية 1999 ومتابعة إنجاز ميزانية 2000 وضبط النفقات ذات الصبغة الإلزامية بعنوان سنة 2001.

- أفريل 2000 : - إعداد المقترحات المتعلقة بالمشاريع والنفقات ذات الصبغة الجهوية من طرف الجهات والوزارات المعنية.

- ماي 2000 : - إعداد مشاريع ميزانيات التصرف والتنمية وصناديق الخزينة (الحسابات الخاصة وأموال المشاركة) من طرف الوزارات وإحالتها إلى وزارة المالية في أجل لا يتعدى 31 ماي.

- جوان 2000 : - أخراج لتقديم الأحكام المقترح إدراجها بمشروع قانون المالية لسنة 2001.

- جوان - جويلية 2000 : - مناقشة مشاريع ميزانيات الوزارات بين مصالح وزارة المالية والوزارات المعنية.

ومن شأن هذه الرّزنامة أن تمكّن من ضبط مشروع ميزانية الدولة خلال شهر سبتمبر 2000 قبل عرضه على إجتماع مجلس الوزراء لشهر أكتوبر وتقديم مشروع قانون المالية لسنة 2001 بأكمله إلى مجلس الوزراء في إجتماعه خلال شهر نوفمبر 2000.

فالرجاء من السّادة الوزراء وكتّاب الدولة إتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق مقتضيات هذا المنشور بكامل الدقّة والعناية.

والسلام

